World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 20 – 24 يونيو/حزيران 2022

التوزيع: عام
التاريخ: 17 مايو/أيار 2022
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 10 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2022/10-F
مسائل التسيير والإدارة
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

التقرير الأمني

مقدمة

1- في عام 2021، واصل **البرنامج** عملياته في بيئة إنسانية تزداد فيها التحديات بسبب حالات الطوارئ الممتدة واندلاع نزاعات جديدة والتراجع الاقتصادي (الذي تفاقم لاحقا بفعل جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)) وتغير المناخ.

2- ولم تعد أزمة المناخ تمثل نظرة خاطفة إلى المستقبل بل أضحت واقعا يوميا تعيشه المجتمعات في جميع أنحاء العالم، فالصدمات المناخية، مثل الجفاف والعواصف والفيضانات، باتت تعرض الأرواح وسبل العيش للمخاطر بشكل متزايد وتقوّض التنمية. وعندما تقترن هذه الصدمات بمشاكل أخرى في أشد أجزاء العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، فإنها تزيد النزاعات استعارا؛ إذ يتنافس الناس على الموارد الشحيحة تنافسا يؤدي إلى النزوح ويثير التوترات الاجتماعية.

3- ووسَّع **البرنامج** نطاق عملياته ليصل إلى أكثر من 115 مليون مستفيد في عام 2021 وحده. ودفع الطلب المتزايد على الدعم الإنساني خدمات الأمن في **البرنامج**[1] إلى الاستجابة بسرعة أكبر وبزيادة القدرات في المواقع المتضررة من مسببات الجوع الرئيسية.

4- وإذ وسَّع **البرنامج** نطاق عملياته الإنسانية، لوحظ حدوث تغيير هائل في المواقع التي يعمل فيها أمن **البرنامج**، حيث اتسمت السيناريوهات الحضرية بتهديدات عديدة أضافت تعقيدها إلى التحديات التي تثيرها المواقع الميدانية النائية.

5- ووفقا لتقييمات الأمم المتحدة الداخلية، هيمنت ثلاثة اتجاهات رئيسية على البيئة الأمنية العالمية في عام 2021، محدثة آثارا سلبية على مستويات وأنواع التهديدات التي تواجهها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، ومن بينها **البرنامج** . ولا يزال دور الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول يزداد أهمية. وعلاوة على ذلك، يمثل تزايد حملات التضليل التي تهدف إلى

[1] في هذا التقرير، تشير "الخدمات الأمنية" أو "خدمات الأمن في **البرنامج**" مجتمعة إلى أنشطة **البرنامج** الأمنية وموظفيه المعنيين بالأمن. ويشير مصطلح شعبة الأمن إلى الوحدة القائمة في المقر التي تقدم التوجيه والدعم للعمليات الميدانية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة M.V. Montalvo
مديرة
شعبة الأمن ومنسقة شؤون الأمن في **البرنامج**
هاتف: 06-6513-2665

تشويه سمعة الأمم المتحدة وتأجيج المشاعر المعادية لها والمنظمات الإنسانية تهديدا ناشئا. وما برح التطرف العنيف يتوسَّع، ولا سيما في المناطق التي تفتقر إلى فرص العمل المتاحة للشباب وإلى خدمات الدولة الأساسية مثل الأمن.

6- وكان للدعم الأمني الذي يقدمه **البرنامج** دور حاسم في تمكينه من تنفيذ برامجه في الوقت المناسب والتعاون مع الشركاء ومساعدة الموظفين في أكثر البلدان تضررا، لتيسير الوصول إلى المستفيدين حيثما وكلما أمكن ذلك. وكان لذلك ضلع في الحد من الاضطراب في العمليات الإنسانية.

7- وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، واصلت شعبة الأمن الاضطلاع بدور رئيسي في نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يحدد الأدوار والمساءلة والمسؤوليات والسياسات المتعلقة بالمسائل المتصلة بإدارة المخاطر الأمنية على نحو يمكِّن كيانات الأمم المتحدة من الاضطلاع بأنشطتها ضمن مستويات مقبولة من المخاطر الأمنية.

تحليل الحوادث

8- ازداد عدد حوادث السلامة والأمن التي تعرض لها موظفو **البرنامج**، فضلا عن الشركاء المتعاونين والمقاولين الذين يقدمون الخدمات **للبرنامج** ، زيادة كبيرة في عام 2021.

9- وعند النظر فقط في الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** أو برامجه (69 في المائة من المجموع)، يتضح أنَّ غالبيتها- 66 في المائة - تتعلق بسير عمليات **البرنامج** أو أنشطته. وبأخذ عدد الموظفين في المنظمة في الحسبان، يبلغ المعدل العالمي الإجمالي للحوادث 65 حادثا لكل 1000 موظف من موظفي **البرنامج** (ارتفاعا من 49 حادثا في عام 2020)

10- ويعد التغير في التوجهات من حيث أعداد الحوادث وتواتر العنف وأعداد الضحايا دليلا على استمرار تدهور البيئة المحفوفة بالتهديدات التي يعمل فيها **البرنامج**، وهو أمر قد يعزى أيضا إلى انفتاح بلدان عديدة من عمليات الإغلاق والقيود المرتبطة بكوفيد-19.

موجز تقارير الحوادث وتوجهاتها

- في عام 2021، وقع 746 1 حادثا شملت موظفين تابعين **للبرنامج** والشركاء المتعاونين معه والمقاولين الذين يقدمون الخدمات له، أو تعرضوا لها، بزيادة قدرها 40 في المائة مقارنة بعام 2020.
- وسجلت 19 حالة وفاة، منها أربع حالات وفاة بين موظفي **البرنامج** واثنتان بين المعتمدين عليه؛ ومن بين هذه الحالات الست، كانت اثنتان بسبب العنف.
- و تم الإبلاغ عن 15 عملية اختطاف شملت 40 موظفا (بانخفاض بنسبة 10 في المائة عن عام 2020).
- وسجلت منطقة شرق أفريقيا أكبر عدد من الحوادث ومعدل الحوادث، بهامش كبير.
- ولا تزال الجريمة تشكل أكثر التهديدات شيوعا **للبرنامج** على الصعيد العالمي، وإن كانت المخاطر تمثل نصف الوفيات والإصابات الخطيرة.
- وارتفعت حصة الحوادث التي تنطوي على العنف - أو التهديد به - ارتفاعا حادا (من 26 في المائة في الفترة السابقة إلى 31 في المائة). وكان ما يقرب من 60 في المائة من الحوادث التي كان لها تأثيرات كبيرة في موظفي **البرنامج** ومعاليهم حوادث أمنية تنطوي على عنف؛ وترتفع هذه النسبة إلى 85 في المائة بالنسبة للشركاء والمتعاقدين مع **البرنامج**.
- ويتضرر شركاء **البرنامج** من حصة متزايدة من الحوادث الأمنية.

- وإحصاءات الحوادث الواردة في نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة شبيهة بذلك: فكل من نظام إدارة المعلومات الأمنية والتحليل الأمني الذي يستخدمه **البرنامج** ونظام الإبلاغ عن الحوادث التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن يظهران نفس أنواع الحوادث الخمسة الأولى وتوزيعا مماثلا لحوادث السلامة مقابل حوادث الأمن في عام 2021. وفضلا عن ذلك، شوهدت الزيادة الحادة في الحوادث التي شهدها **البرنامج** بين عامي 2020 و2021 (40 في المائة) أيضا في الأمم المتحدة بأسرها (44 في المائة).

توجهات الحوادث الرئيسية

11- ارتفعت حصة الحوادث التي تنطوي على العنف - أو على التهديد به - ارتفاعا حادا (من 26 في المائة في الفترة السابقة إلى 31 في المائة)؛ ومع ذلك، انخفض عدد الحوادث التي أدت إلى اختطاف الأفراد أو إصابتهم بجروح خطيرة أو وفاتهم بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2020، حيث شملت 58 حادثة أفرادا مرتبطين **بالبرنامج**. وكان ما يقرب من 60 في المائة من الحوادث التي كان لها تأثير كبير في موظفي **البرنامج** ومعاليهم حوادث أمنية تنطوي على عنف؛ وترتفع هذه النسبة إلى 85 في المائة بالنسبة لشركاء **البرنامج** والمتعاقدين معه.

12- وفي عام 2021، كانت هناك 15 حادثة اختطاف شملت 40 موظفا. ويمثل ذلك انخفاضا ملموسا عن عام 2020، حيث وقع 23 حادثا فأصيب 54 موظفا. وفي الحالات المتعلقة بموظفين من **البرنامج**، أطلق سراح الأفراد المختطفين دون أن يصابوا بإصابات بدنية خطيرة في غضون يوم واحد. بيد أنَّ موظفي الشركاء احتُجزوا لأيام بل أسابيع. ووقعت معظم الحوادث في أفغانستان والكاميرون. ولا تزال هناك حادثة واحدة لم تتم تسويتها بعد وهي اختطاف أحد موظفي **البرنامج** في نيجيريا اعتبارا من عام 2020، كرست لها شعبة الأمن بعثات وموارد خارجية في جهودها لحلها. وبالإضافة إلى ذلك، أُولي اهتمام دقيق لاستعراض ما بعد العمل والدروس المستخلصة لتحديد إجراءات ملموسة لتقليل احتمال وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

13- وفي ضوء هذه التوجهات، تمثَّلت الاستجابة الاستراتيجية والتشغيلية لشعبة الأمن في استئناف التدريب على الاستجابة الأولى لموظفي **البرنامج** في غرب أفريقيا. وأتاح رفع القيود المفروضة على كوفيد-19 تدريجيا على الصعيد العالمي تقديم التدريب على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية إلى موظفي **البرنامج** الموفدين إلى بلدان معرضة لدرجة عالية من المخاطر. وقُدم أيضا تدريب التوعية الأمنية للنساء لموظفي **البرنامج** وشركائه في المقر وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويشمل هذا التدريب آليات التكيف مع الأسر، من بين أمور أخرى.

حسب التهديد

14- بوجه عام، لم تتغير التوجهات السائدة في مضمار التهديدات الأمنية عن الفترات السابقة: فأكثر من نصف الحوادث المبلغ عنها تعود جذورها إلى الجريمة ويأتي قرابة ربعها من *المخاطر* الموجودة في بيئة التشغيل.

15- وارتفع عدد حوادث **الجريمة** باطراد في السنوات الأخيرة ولكنه زاد بشكل أكثر حدة في عام 2021. ومثلت السرقات وحالات السطو والسلب والاقتحامات أكثر من نصف الحوادث في فئة الجرائم. ورغم تناقص عدد حوادث التحرش والترهيب والاعتقال التي يتعرض لها موظفو **البرنامج**، فإنها آخذة في الازدياد شأنها في ذلك شأن التهديدات بالعنف ضد هؤلاء الموظفين. وتشمل البلدان[2] المتضررة بشكل غير متناسب من حوادث الجريمة جنوب السودان والسودان والكاميرون.

[2] الحوادث التي تعرض لها **البرنامج** والموصوفة في هذا التقرير هي تلك التي وقعت في نطاق مجالات مسؤولية مكاتب **البرنامج** القطرية.

16- وارتفع عدد الحوادث في فئة **المخاطر** بشكل أكثر تدرجا يتسق مع السنوات السابقة بحيث شكلت حوادث السلامة على الطرق 65 في المائة (انظر مزيدا من التفاصيل في القسم أدناه). وعلاوة على ذلك، تمثل المخاطر عددا كبيرا بشكل غير متناسب من الوفيات والإصابات الخطيرة - 49 في المائة. وتشمل البلدان المتضررة بشكل غير متناسب من حوادث المخاطر جنوب السودان والسودان وأوغندا. وتضافرت الجهود التي تبذلها شعبة الأمن ووحدة السلامة والصحة المهنيتين[3] لتنفيذ عمليات تقصي الحقائق في المواقع الميدانية بهدف منع تكرار الحوادث المرتبطة بالمخاطر المبلغ عنها. وأُجريت حملات توعية بين موظفي **البرنامج** بهدف منع وقوع حوادث أمنية وحوادث السلامة والصحة المهنيتين.

17- ويبدو أنَّ الحوادث المرتبطة بالنزاعات المسلحة آخذة في الازدياد، عاكسة الانخفاض الذي شهده عام 2020 وعائدة إلى التوجه السائد في السنوات السابقة. وفي إثيوبيا على وجه الخصوص، تضاعف عدد الحوادث المبلغ عنها بأكثر من ثلاثة أضعاف نتيجة للنزاع الشديد الذي تعرض له هذا البلد طوال عام 2021. وبالمثل، شهدت أفغانستان ارتفاعا حادا في الحوادث المرتبطة بنقل السلطة التي وقعت في منتصف العام، في حين ظل اليمن يتولى مركز الصدارة، على غرار ما حدث في السنوات السابقة.

18- وازدادت الاضطرابات المدنية في عام 2019 ولكنها انخفضت في عام 2020 (ربما بسبب القيود المفروضة على الحركة بفعل كوفيد-19) وبدأت ترتفع مرة أخرى في النصف الثاني من عام 2021؛ إذ أدت التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها الجائحة والمظالم الأخرى إلى تأجيج المشاعر المناهضة للحكومات في جميع أنحاء العالم. ولئن كان تأثير الاضطرابات في **البرنامج** غير مباشر في معظمه، ولا سيما في حالة الاضطرابات التي تركز على المظالم السياسية، كانت هناك علامات مبكرة تشير إلى استئناف أعمال الشغب بسبب الجوع الشبيهة بتلك التي شهدها العالم في عام 2008، خلال الفترة الأخيرة من الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية. وتشمل البلدان التي شهدت عددا كبيرا بشكل غير متناسب من حوادث الاضطرابات المدنية في عام 2021 جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق ونيجيريا والسودان واليمن.

19- وظلَّ عدد الحوادث المرتبطة بالتطرف والإرهاب منخفضا بمرور الوقت، فشكلت هذه الحوادث 2 في المائة من الحوادث الأمنية في عام 2021. بيد أنَّ هذا الموضوع سيكون موضع نقاش أوفى أدناه بالنظر إلى احتمال قيام المنظمات الإرهابية عبر الوطنية بأعمال عنف تكون لها عواقب وخيمة.

حسب المنطقة

20- كانت منطقة شرق أفريقيا منطقة **البرنامج** التي شهدت أكبر عدد من الحوادث في عام 2021 (مثَّلت 43 في المائة من الحوادث)، وفي ذاك استمرار للتوجه الملاحظ طوال العامين الماضيين. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى وقوع عدد كبير من الحوادث في إثيوبيا وجنوب السودان والسودان. وحدث ارتفاع بشكل خاص في الحوادث في إثيوبيا في عام 2021. ويرد مزيد من المعلومات عن هذه البلدان في الإطار الوارد في الصفحة 6 من هذه الوثيقة.

21- واستأثرت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقسط أوفر من الحوادث في عام 2021، مقارنة بعام 2020. ويرجع ذلك، في المقام الأول، إلى ازدياد العنف وإلى التأثيرات الناشئة عنه في أفغانستان واليمن الذي عكس في حالة اليمن اتجاه الانخفاض في الحوادث المبلغ عنها في عام 2020. ولم يرتفع العدد الإجمالي للحوادث المبلغ عنها في غرب أفريقيا إلا بنسبة مئوية ضئيلة على الرغم من تضاعف عدد الحوادث في الكاميرون حيث كان شركاء **البرنامج** هدفا لهجمات الجماعات المسلحة من غير الدول. وتمت موازنة المجاميع الإقليمية إلى حد ما من خلال انخفاض الحوادث المبلغ عنها في بوركينا فاسو حيث واجهت العمليات تحديا بسبب البيئة الأمنية. وفي الجنوب الأفريقي، وعلى الرغم من تسليط مزيد من الأضواء على النزاع في موزامبيق، ظلَّ عدد الحوادث ثابتا واتسم بتغييرات طفيفة مقارنة بالعام الماضي في جميع البلدان. وفي الوقت نفسه، ورغم اختلاف أعداد الحوادث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من سنة إلى أخرى وانخفاضها انخفاضا نسبيا، ارتفع عدد الحوادث إلى 80 حادثا في عام 2021، وهو رقم مرتفع بشكل غير مسبوق في المنطقة (ارتفاعا

[3] تهدف وحدة السلامة والصحة المهنيتين إلى الحد من الإصابات في مكان العمل، ومن ثم تحسين الرفاه البدني والعقلي للموظفين، بإنشاء الحقوق والمسؤوليات والواجبات المتعلقة بالسلامة والصحة في مكان العمل وضمان حصول الموظفين على التدريب والدعم في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وتشمل أماكن العمل مكاتب **البرنامج** والمستودعات وورش العمل والمرائب وعمليات الموانئ والطيران والعيادات ودور الضيافة ومواقع البناء والمراكز اللوجستية ومناطق تخزين الوقود.

من 61 حادثا في عام 2020). ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أنَّ عدد الحوادث في كولومبيا تضاعف مع ازدياد العنف في المنطقة الحدودية الفنزويلية.

الاستجابة الأمنية التشغيلية

تفعيل استراتيجيات البرامج الإقليمية والقطرية المعززة للوصول

22- في عام 2021، ظلَّت عمليات **البرنامج** تواجه تحديات بسبب انعدام إمكانية الوصول إلى المستفيدين بشكل آمن وقائم على المبادئ ومتسق بسبب ازدياد العقبات البيروقراطية والإدارية التي تفرضها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وسلطات الأمر الواقع على الموظفين والأنشطة الإنسانية وضعف البنية التحتية والتدخل في الأنشطة الإنسانية والأعمال العدائية المطولة في المناطق المدنية والهجمات على العاملين في المجال الإنساني والاستيلاء غير المشروع على مواد الإغاثة التابعة **للبرنامج** والمشاكل والقيود التنظيمية الداخلية.

23- وأضفى المزيد من عمليات **البرنامج** القطرية الطابع المؤسسي على خلايا الوصول التقني المتعددة الوظائف في عام 2021، مما أدى إلى تصميم استراتيجيات وخطط عمل منظمة لوصول المساعدة الإنسانية في بلدان مثل بوركينا فاسو، ومالي، والصومال، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان. وساهمت شعبة الأمن في توسيع نطاق تفعيل استراتيجية **البرنامج** القطرية لوصول المساعدة الإنسانية وتنفيذ مجموعات الأدوات المخصصة بالطريقة المثلى في المناطق التي يصعب الوصول إليها بسبب انعدام الأمن بدرجة عالية.

24- وفي هايتي، انصب التركيز على إدارة المعلومات، وحصر وتحليل الجهات الفاعلة في العصابات والهياكل ومناطق الوجود وشبكات النفوذ لتقييم مستوى القبول الذي يحظى به **البرنامج** وتعزيز التفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية والحيز الإنساني المتاح لبرامج **البرنامج.**

25- وفي جنوب السودان، يواصل الفريق الأمني قيادة عنصر إدارة الأزمات في استراتيجية **البرنامج** القطرية لوصول المساعدة الإنسانية والمساهمة في العمل التعاوني بشأن تحليل النزاعات وحصر أصحاب النفوذ والتفاوض بشأن الضمانات الأمنية وبناء القدرات. وبالتعاون مع زملاء من المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووحدة الدعم الجغرافي المكاني التابعة لشعبة عمليات الطوارئ في المقر، وضعت شعبة الأمن أداة لرسم الخرائط لدعم استراتيجية الوصول على الصعيد دون الإقليمي التي تهدف إلى إدماج ورسم خرائط البيانات المتعلقة بالقيود المفروضة على الوصول مثل الحوادث الأمنية ووجود جهات فاعلة مسلحة وشبكات نفوذها. وهذه الأداة متاحة للاستخدام في مالي وبوركينا فاسو.

26- ودعم تنفيذ أداة رسم الخرائط المصممة خصيصا لهذا الغرض استعراض استراتيجية **البرنامج** للوصول في مالي بالتمكين من تعزيز جمع المعلومات وتحليلها والتخطيط على أساس القبول والقدرة المحلية على إجراء المفاوضات الإنسانية وتعزيز التنسيق المدني- العسكري. ويتحقق ذلك بتكامل البيانات ورسم خرائط البيانات التي يتم جمعها من خلال الرصد الذي يجريه موظفو **البرنامج** والأطراف الأخرى على حد سواء، مما يساعد على قياس إمكانية الوصول من الناحية النوعية. وعززت شعبة الأمن أيضا التنفيذ الآمن لطرائق التشغيل التي أُعدت لتكون بمثابة تدابير لإدارة المخاطر الأمنية في طائفة من عمليات **البرنامج** القطرية.

27- وتوافق خدمات الأمن في **البرنامج** بشكل متزايد على استخدام البعثات غير اللافتة للأنظار كوسيلة لإدارة المخاطر الأمنية في المناطق التي يمكن فيها اعتبار موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني أهدافا مشروعة في بلدان مثل أفغانستان، والعراق، والصومال، واليمن. وتم توسيع نطاق استخدام البعثات غير اللافتة للأنظار في عام 2021 لمواجهة القيود الناشئة على وصول المساعدة الإنسانية مثل فرض مرافقة مسلحة على تحركات الأمم المتحدة وعملياتها، وهو أمر قد يُضعف مستوى القبول في أوساط المستفيدين ويربط العمليات الإنسانية بأهداف عسكرية مشروعة.

التركيز التشغيلي القطري

السودان

في أعقاب الانقلاب الذي شهده السودان بين أكتوبر/تشرين الأول و نوفمبر/تشرين الثاني 2021، نجح الفريق الأمني في تمكين عمليات **البرنامج** من الاستمرار على الرغم من حالة الطوارئ. ولم تحدث عمليات إجلاء من المنطقة وبقي موظفو **البرنامج** لتقديم خدماتهم. والكفاءة المهنية للفريق الأمني في الخرطوم جديرة بالثناء، كما أكد ذلك المدير القطري.

إثيوبيا

يمثل النزاع الدائر في منطقة تيغراي شمال إثيوبيا مثالا آخر على قدرة خدمات الأمن في **البرنامج** على دعم توزيع المساعدات، لعدد من اللاجئين في هذه الحالة بلغ 2 مليون لاجئ. وحتى إدارة شؤون السلامة والأمن اعتمدت على **البرنامج** الذي تمكَّن من دعم جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية في إدارة تأثير هجوم وقع في منطقة تيغراي. وبالإضافة إلى ذلك، عمل فريق الأمن في سياق جديد يمثل تحديا لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تضمن استخدام الطائرات بدون طيار والمركبات الخفيفة لدعم الموظفين.

الصومال

في مثال واضح على أزمة المناخ، حيث كان لحالات التمرد، بالإضافة إلى التهديدات القائمة في هذا البلد، تأثير مثبط بسبب الجفاف، أظهرت خدمات الأمن في **للبرنامج** مستوى عاليا من التنسيق والقيادة في ضمان أمن موظفي **البرنامج** وسلامتهم. ويُغيِّر تغير المناخ بشكل عميق طريقة عمل خدمات الأمن. والتفكير غير المعتاد مطلوب حتى يكون **البرنامج** شريكا فعالا للبلدان ويتجاوز الولاية العادية لإدارة المخاطر الأمنية. فالمياه آخذة في الارتفاع ومناطق العمليات تغمرها المياه والعنف الطائفي يتواصل وتُستهدف القوافل بانتظام. وتحتاج خدمات الأمن في **البرنامج** إلى التحلي بالمرونة التشغيلية والعقلية حتى تتكيف على نحوٍ يتيح إيصال الغذاء إلى المستفيدين ويحول دون تعرض الموظفين للأذى. ويتطلب تطور الإجرام المرتبط بالكوارث الطبيعية سلالة جديدة من ضباط الأمن تكون أكثر حيوية وقادرة على التكيف ولديها فهم عميق للسياق.

ميانمار

أعاد الانقلاب العسكري الذي وقع في ميانمار في فبراير/شباط 2021 تشكيل البيئة الأمنية هناك. وكان على المكتب القطري الذي لم يكن للمهنيين في مجال الأمن وجود كبير فيه قبلا، أن يواجه بيئة ينعدم فيها الأمن بشدة يواصل فيها **البرنامج** عمله. وكان العديد من الحوادث المبلغ عنها متصلا بالأمن العام والمظاهرات التي مثلت مقاومة منظمة منخفضة الكثافة ضد سلطات الأمر الواقع، مع تزايد الهجمات المتطورة. وأفاد رصد الآثار الأمنية المترتبة على هذه الحوادث عمليات **البرنامج** إلى حد كبير، ولا سيما بالنظر إلى الإطار التشغيلي الحضري الجديد.

أفغانستان

شهد استيلاء طالبان السريع على الحكومة الأفغانية في أغسطس/آب 2021 تغييرا مفاجئا في البيئة الأمنية. وما فتئت خدمات الأمن في **البرنامج** ترصد عن كثب الحوادث الأمنية، مركزة على الحوادث التي يمكن أن يستهدف فيها **البرنامج** أو شركاؤه، مما قد يغير مستوى القبول الذي يحظى به **البرنامج** في المجتمعات المحلية المتضررة. وكانت هناك أيضا محاولات من قِبل مسؤولين حكوميين محليين للتأثير على المستفيدين باستهداف طرائق التوزيع. ونظرا للحالة الآخذة في التطور، تم تعزيز موظفي الأمن في أفغانستان بإضافة ثلاثة موظفين دوليين في مجال الأمن.

إرساء أسس ثقافة أمنية تعاونية مع الشركاء المتعاونين

28- بين عامي 2020 و2021، لوحظت زيادة بنسبة 36 في المائة في عدد الحوادث الأمنية التي تضررت منها المنظمات الشريكة **للبرنامج** ، اقترنت بزيادة بلغت 19 في المائة في عدد موظفي الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** المتضررين من هذه الحوادث. وفي السنوات القليلة الماضية، نفذ **البرنامج** برامجه بشكل متزايد بالاستعانة بشركاء متعاونين لتحقيق "التوطين" الرامي إلى ضمان الاستدامة والفعالية وتحسين مستوى الأمن والوصول. وتضرر الشركاء المتعاونون مع **البرنامج** بشكل متزايد من الحوادث الأمنية على الصعيد العالمي لقربهم من التهديدات المادية في الخطوط الأمامية. وبالإضافة إلى قربهم من الأحداث المحلية، ثمة عوامل أخرى عديدة تجعل من الصعب إدراج إدارة المخاطر الأمنية في العديد من شراكات **البرنامج**؛ بما في ذلك الاستثمار المحدود في التحليل المشترك للمخاطر والسياق والتواصل بشأن المخاطر المتصورة والمثبطات المالية المنظورة التي تحول دون مناقشة التحديات الأمنية وطلبات الدعم، وعدم مواءمة نهج إدارة المخاطر للتي يتبعها الشركاء المتعاونون الذين تتفاوت مستويات مسؤوليتهم عن إدارة المخاطر والتعود عليها.

29- وأدرج **البرنامج** في الآونة الأخيرة تقاسم القدرات مع الشركاء المتعاونين بشأن إدارة المخاطر الأمنية في نطاق كل من إدارة المخاطر المؤسسية وسياسات خارطة الطريق المتكاملة. وأضاف **البرنامج** أيضا عدم توافر الشراكات الفعالة والقدرة على إبرامها إلى سجله الخاص بالمخاطر المؤسسية بحسبانهما من المخاطر التشغيلية. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر، التزم **البرنامج** بتعزيز تنسيق إدارة المخاطر الأمنية مع الشركاء المتعاونين معه. وفي حالة البلدان ذات المخاطر الأمنية العالية، تم تعميم هذا التنسيق في الخطط الاستراتيجية القطرية من الجيل الثاني. وللمضي قدما في استكمال النهج المؤسسي المتمثل في دعم المنصات وتمتين آليات التعاون بين خدمات الأمن في **البرنامج** والشركاء المتعاونين، برزت إلى الوجود طائفة من المبادرات والممارسات الميدانية التي نُفِّذت لتعزيز إرساء أسس ثقافة أمنية وزيادة الوعي بأهمية إدارة المخاطر الأمنية لدى الشراكات التي أقامتها المنظمة.

30- وبالإضافة إلى آليات التعاون القائمة منذ أمد بعيد مثل إطار إنقاذ الأرواح معاً، تقدم شعبة الأمن دعما إضافيا للتنسيق الأمني للشركاء المتعاونين والمنظمات الإنسانية الأخرى على الصعيد القطري وفي المقر بغية تحسين تبادل المعلومات الأمنية وإسداء المشورة التقنية وتحسين وصول المساعدات الإنسانية. وبوسع خدمات الأمن في **البرنامج** أن تساعد الشركاء المتعاونين على الصعيد المحلي بتعريف الشركاء المحليين بأفضل الممارسات الدولية وتبادل المعارف والخبرات، وتحسين مستوى أمن أصول **البرنامج** في آن واحد.

تعزيز قدرة البرنامج على إدارة المخاطر الأمنية من أجل تقديم الدعم الكافي لعمليات الطوارئ الإنسانية

31- لئن كانت شعبة الأمن تعطي الأولوية لطلبات الموارد الناشئة عن عمليات توسيع النطاق المؤسسية، فإنها نوَّعت مواصفات الموظفين الفنيين المتخصصين في الأمن الذين تم اختيارهم لدعم عمليات إدارة المخاطر الأمنية في المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا وفي البلدان التالية البالغ عدده 13 بلدا في عام 2021 وهي: إثيوبيا، أفغانستان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصومال، العراق، غينيا، ليبريا، مدغشقر، موزامبيق، ميانمار، نيجيريا وهايتي. واختير فنيون متخصصون في الأمن ذوو خبرات وخلفيات متنوعة من بين مجموعة احتياطية مخصصة من المرشحين الخارجيين ومن بين موظفي **البرنامج** الفنيين المتخصصين في الأمن الدوليين والوطنيين الموجودين في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وأُوفد ما مجموعه سبعة من موظفي الأمن الوطنيين ذوي الخبرة استجابة لطلب زيادة عدد موظفي الأمن الاحتياطيين بغية مواصلة بناء القدرات الداخلية في البيئات التي تنطوي على مخاطر عالية تتعلق بالأمن والسلامة مصحوبة باحتياجات إنسانية حادة. وأتت جهود بناء القدرات هذه أُكلها بفضل تحسين الإعداد التقني للالتحاق بالعمل الذي قدمه المتخصصون في الأمن في المقر والدعم والتوجيه الشاملين من جانب الأفرقة الأمنية الإقليمية المعنية. وبدأت الجهود المبذولة للدفاع عن استراتيجية بناء القدرات الداخلية وتعزيزها وتنفيذها تؤتي أُكلها في عام 2021 بانتقال خمسة من الموظفين الوطنيين المتخصصين في الأمن من مكاتب **البرنامج** الميدانية إلى مناصب أمنية دولية في المقر.

32- وقدمت شعبة الأمن أيضا مزيدا من الدعم المالي لعمليات **البرنامج** القطرية التي تواجه مخاطر أمنية متزايدة مفاجئة تتعلق بموظفي **البرنامج** وعملياته وأصوله، مما أدى إلى زيادة التكاليف الأمنية التي لا يمكن توقعها وإدراجها في الميزانية. ويعود هذا الدعم المالي بالفائدة على عمليات **البرنامج** القطرية التي تواجه زيادة تشغيلية واسعة النطاق في سياقات تتسم أصلا بمخاطر شديدة أو بحالات طوارئ إنسانية متفاقمة لتمكينها من تخصيص الموارد الكافية بسرعة والإسراع في إتاحة القدرة على إدارة الأزمات. ولهذا الغرض، خصصت شعبة الأمن 1.7 مليون دولار أمريكي لست من عمليات **البرنامج** القطرية (في جنوب السودان، والصومال، ولبنان، ومدغشقر، وموزامبيق، وهايتي) والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا في عام 2021.

33- وأُعدت مبادرات أخرى ونفذت عمليات وأنشطة لزيادة قدرة شعبة الأمن على دعم عمليات الأمن الميداني التي يقوم بها **البرنامج**. وتلقت أفرقة **البرنامج** المعنية بالأمن المشاركة في وضع الخطط الاستراتيجية القطرية التوجيه والإرشاد لتمكينها من المساهمة في ما يلي:

- استعراض سيناريوهات المخاطر الأمنية الرئيسية أثناء صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية؛
- تضمين الاعتبارات الأمنية الموجهة نحو الجودة في استراتيجيات إدارة المخاطر؛
- وضع ميزانية كافية لتكاليف الأمن وتخصيص الموارد البشرية للأنشطة المقررة واستراتيجيات التخفيف ذات الصلة.

34- وكانت البلدان المشاركة في هذه العملية هي بوروندي، والجمهورية العربية السورية، والسلفادور، والكاميرون، وموزامبيق. واتبع نهج مماثل في عمليات تنقيح الخطط الاستراتيجية القطرية في البلدان التي يتدهور الأمن فيها أو تعاني من نقص الموارد الأمنية في أعقاب عمليات توسيع نطاق العمليات.

35- وعلاوة على ذلك، عملت شعبة الأمن على تحسين عمليتها المتعلقة بتوجيه الموظفين الجدد بالشروع بنجاح في تنفيذ برنامج إعداد للالتحاق بالخدمة لجميع ضباط الأمن والمحللين المتعاقد معهم منذ وقت قريب. وشمل هذا الإعداد أيضا جلسات أُعدت خصيصا للموظفين الموفدين إلى عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ التي يضطلع بها **البرنامج**. وبدعم من وكالة الطوارئ المدنية السويدية، واصلت شعبة الأمن الاضطلاع ببعثات توفر قدرات الخبراء في مجال إدارة السلامة من الحرائق لعمليات **البرنامج** القطرية في بوروندي، والسودان، والكاميرون، ومالي. وقدمت الشعبة أيضا الدعم للعمليات القطرية وأبرمت في الوقت نفسه اتفاقات جديدة طويلة الأجل بشأن المعدات الأمنية التي أبلغ مرارا وتكرارا عن صعوبة شرائها في الأسواق المحلية أو عن خضوعها لمعايير جديدة، مثل معدات المستجيب الأول.

36- وأدى تعاقب الحوادث أو التطورات الأمنية الحرجة خلال عام 2021 إلى أن تتخذ شعبة الأمن إجراءات سريعة بشأن الدروس المستفادة ولضمان الإنفاذ الواسع النطاق والصارم في جميع أوساط المتخصصين في الأمن في **البرنامج**. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى استعراض عمليات وأدوات الإبلاغ الداخلية المتعلقة بالحوادث الأمنية الحرجة وجُرّبت إجراءات إبلاغ جديدة واعتُمدت بنجاح في إطار وظيفة الأمن. وأدى ذلك إلى جعل[4] الإبلاغ العاجل عن الحوادث الأمنية الحرجة من العمليات الميدانية إلى الإدارة العليا أكثر جدوى وأحسن توقيتا وأكثر دقة.

تحقيق المستوى الأمثل من الميزانية والتوظيف بتعزيز التخطيط والتتبع

37- في عام 2021، واصلت شعبة الأمن تعزيز آلياتها للرقابة الداخلية لضمان مساهمة الاعتبارات الأمنية بشكل منهجي في عملية استعراض البرامج المؤسسية والموافقة عليها.

38- وخصصت الشعبة 1.7 مليون دولار أمريكي من صندوق الطوارئ الأمنية للتحديث الأمني لمباني المكاتب في هايتي، ومدغشقر، والصومال، وجنوب السودان، وموزامبيق، ولبنان.

[4] يشير الإبلاغ العاجل إلى نقل حالة أو حدث متعلق بالأمن أو السلامة يكون له تأثير فوري أو محتمل في الأجل القريب في موظفي **البرنامج** أو عملياته أو مرافقه أو مبانيه أو أصوله.

39- وبمبلغ إجمالي قدره 26.3 مليون دولار أمريكي في عام 2021، شكَّل مجموع التكاليف المقدرة المتعلقة بالأمن في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية 5.9 في المائة من مجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة.

40- وفي المواقع الميدانية، بلغ مجموع التكاليف المقدرة المتصلة بالأمن 62.1 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 11.7 في المائة من إجمالي ميزانية تكاليف الدعم المباشر على مستوى المكاتب القطرية، على النحو المبين في الجدول أدناه.

نفقات الأمن في البرنامج في عام 2021				
تكاليف المقر والمكاتب الإقليمية	***دولار أمريكي***		**تكاليف المكاتب القطرية**	***دولار أمريكي***
موظفو المقر والمكتب الإقليمي	9 398 979		الموظفون الميدانيون	37 777 560
إدارة شؤون السلامة والأمن	13 058 790		أمن أماكن الإقامة في المكتب القطري	2 090 187
المقر والمكاتب الإقليمية- تكاليف أخرى*	3 848 180		المعدات الأمنية	5 632 853
			التكلفة المحلية- لميزانيات الأمن المشتركة	8 071 000
			خدمات الحراسة الأمنية	8 493 908
مجموع تكاليف الأمن في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة	**26 305 949**		**مجموع تكاليف الأمن في إطار تكاليف الدعم المباشرة**	**62 065 507**
النسبة المئوية لمجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة	5.9%		النسبة المئوية لمجموع تكاليف الدعم المباشرة	11.7%
مجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة	**443 500 000**		**مجموع تكاليف الدعم المباشرة**	**529 625 391**

* صندوق الطوارئ الأمنية والتدريب وبعثات المساعدة الأمنية.

تدابير التخفيف الأخرى

41- شملت المبادرات الجديدة في عام 2021 إعداد أداة للامتثال الأمني تسمى بيان الضمان الفصلي. ويتيح هذا النظام الآلي للمكاتب القطرية متابعة ورصد متطلبات الحد من المخاطر الأمنية على الصعيد الميداني فيما يتعلق بتدابير التخفيف من المخاطر الأمنية في البلد المعني وأي توصيات تضعها بعثات **البرنامج** للمساعدة الأمنية الداخلية لا تشملها تدابير الحد من المخاطر الأمنية تلك.

42- ويعزز بيان الضمان الفصلي المساءلة الأمنية على جميع المستويات وهو يتسق مع الإطار الداخلي للمساءلة في نظام الأمم المتحدة ونظام **البرنامج** لإدارة الأمن ويكملهما. وهو استبيان على الإنترنت تملأه المكاتب القطرية على أساس فصلي لكل موقع توجد فيه مكاتب أو مرافق تابعة **للبرنامج**. وهو يستخدم لمعالجة المشاكل والمسائل الأمنية التي تنشأ عن عملية بعثة المساعدة الأمنية وغيرها من عمليات المراجعة التي تتضمن عنصرا أمنيا معالجة استباقية.

43- وظلَّت بعثات المساعدة الأمنية تتضرر من القيود المفروضة على السفر بسبب كوفيد-19 في عام 2021، مثلما كان عليه الحال في عام 2020. وفي حين أتاح ذلك الوقت لمعظم البلدان لمعالجة التوصيات المنبثقة عن بعثات المساعدة الأمنية السابقة ولجميع المناطق لتحقيق الامتثال بنسبة تزيد عن 90 في المائة، فقد ازداد العمل المتراكم، وهي مسألة عالجتها شعبة الأمن بالشروع في عملية بيان الضمان الفصلي المذكورة أعلاه. وعلى الرغم من هذه التحديات، أنجزت شعبة الأمن تسع بعثات للمساعدة الأمنية في عام 2021 في أربع مناطق.

44- ولئن ثبت أنَّ كوفيد-19 يشكل تحديا جسيما، فإنَّ عملية بيان الضمان الفصلي أتاحت إجراء قدر من الرصد الذاتي على صعيد المكاتب القطرية بغية التثبت من الحفاظ على الامتثال للالتزامات الأمنية عند مستويات معقولة. وتعتزم شعبة الأمن إجراء 34 بعثة للمساعدة الأمنية في عام 2022.

تعزيز قدرة شعبة الأمن على الاستجابة للاحتياجات الأمنية المتطورة باستخدام التكنولوجيا

45- واصلت شعبة الأمن تعزيز وإحكام استخدام التكنولوجيات القائمة والمستجدة لتحقيق الكفاءة في رصد الامتثال لالتزامات الأمن الداخلي التي يقتضيها نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة وفي **البرنامج** بأقل قدر من الانقطاع في عمليات **البرنامج** القطرية. وقُدمت مبادرات عديدة في عام 2021 لتحسين الأنشطة الكثيفة الاستخدام للموارد والعمالة والوقت من خلال أتمتة العمليات والتحليل القائم على البيانات. وتشمل هذه المبادرات بيان الضمان الفصلي ومنهجيات جمع مؤشرات الأداء الرئيسية وإنشاء منصات إدارة المعلومات واعتمادها وتصوير سير العمل والتحكم الرقمي في المهام. وأسفرت هذه الجهود عن تحسينات في عملية الإعداد للالتحاق بالعمل وصون السجلات والبيانات. وبدأ في عام 2021 مشروع رئيسي يهدف إلى تجديد نظام إدارة المعلومات الأمنية وتحليلها المستخدم حاليا ويتوقع أن يزيد هذا المشروع بشكل واسع قدرة شعبة الأمن على التحليل بفضل الحصول في الوقت المناسب على البيانات الأمنية والمتعددة الوظائف المفيدة.